عليه دينه كاملة وذلك ما جرح عليه عمل الجرح ولا يلتفت الى قيمة
الكتابة بان ادى جميع الكتابة والا عجز وخير السيد في ان يعتبر
رقيقا بالجناية او يسلمه فان قال انا اوفي ثم عجز بعد ذلك
فهو كعجز قبل ان يودي شيئا او عجز ليس فاوصفت له وجناية
المكاتب على السيد وعلى اجنبي سواء يقال له اما الجناية
والا فارجع رقيقا وفي رواية ابن وهب قال مالك واذا جرح
المكاتب جرحا عمل فان قوي المكاتب على اداء عمل الجرح
مع الكتابة اداه وكان على كتابته وكذلك ما لزم المكاتب من
حقوق الناس وعليه ان يؤدي فيه قبل الكتابة فان عجز المكاتب
عن اداء العقل خير السيد بين ان يسلمه عبدا للمجروح
او يفتكه فيكون له رقيقا قال مالك وان جنى المكاتب جناية
عمدا فعفى عنه اولياء الجناية على ان يكون لهم رقيقا فان
يقال للمكاتب ادع اليهم الدية فان عجز عن ذلك قيل للسيد
ادفع اليهم الدية او اسلمه اليهم رقيقا الا ان يختاروا
عنه على ان يكون لهم خدمته ما اقام فلت فلو ان ام ولد
لرجل جنت جناية على من تكون جنايتها قال على سيدها
ويخرج فيمتها الا ان تكون الجناية اقل من قيمتها فحينئذ
قلت وكيف تكون قيمتها قال على اقصى قيمة لو كانت تباع
وانما تفوت يوم يحكم فيها وان كان لها مال لم تفوت بذلك
كذلك بلغني عن مالك قال محمد بن المواز يعني تفوت
على اهلها وهو احسن ما سمعت قلت فلو ان جنت ام الولد
جناية ثم قتل اولياء الجناية قبل ان يحكم على السيد حتى
وقعت جناية مثل قيمتها ام الولد او اكثر فان على السيد ان يخرج
فيمتها فيتحاص اهل الجناية فيقدر ما لكل واحد منهم
وليس على ان يخرج اكثر من قيمتها وان جنت بعض على السيد

الجناية

الجناية ثم خرج فيمتها ثم جنت ايضا كان على السيد ان يخرج فيمتها
ما جنت الان تكون الجناية اكثر من قيمتها قلت فلو ان ام ولد
لرجل قتلت رجلا عمدا فعفا اولياء المقتول عن ام الولد على ان
القيمة من السيد قال لا ارى لهم ذلك الان يشاء السيد قلت
فان ابى السيد وقد كانوا عفوا عنها على ان يأخذوا قيمتها
ايكون لهم ان يقتلوها قال نعم قلت فلو ان جنت ام ولد جناية
وماتت قبل ان يحكم على السيد فيقيمها قال لا يكون عليه منها
شيء قال فلو لم يذكر حتى ماتت السيدة كان لها مال او لم يكن
وقد جاء ذلك مختصرا عن ابن القاسم وغيره عن مالك وان لها مال
وكان غيره اكثر من قيمتها لجرح لم يكن له غير ذلك وان كان
ما تركت من مال عرضا خير السيد بين ان يسلمه او يفديه
بعقل الجرح قلت فان ماتت السيدة وقد جنت ام ولدها جناية
ولم يترك مالا قال لا شيء على ام الولد من جنايتها وكذلك لو
استغرق من الاموال وهو قول مالك قلت لم جاء ام الولد اذا
جنت على سيدها ان يكون عليها ذلك شيء قال لان التدبير
كالوجه الدور قلت فلو ان امة جنت جناية ثم منع سيدها
من وطئها حتى ينكح ابنه وهما او بعدها قال نعم
لانها مرتهنة بالجرح اه

باب من الحدود في السرقة

قال ابن القاسم اذا ثبت ان شهر رجلان على رجل بالسرقة
فسئل البينة العادلة عن السرقة ما هي ومن اين اخرجها
قال نعم لانهم ان يشهدوا بالسرقة ولا يبينوا ما هي فانه
ينبغي ان يكون في السرقة امر لا يجب به الحد قلت فمن
شهد عليه بسرقة احبس حتى يزكى الشاهد ان قال نعم
لانه يكون مما لا تكون فيه كفالة قلت لم جز شهادة عليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)